

٩٥/٤٦ - الحالة الاجتماعية في العالم

والمجتمع الدولي، فضلاً عن أنه شرط أساسي للتنمية والسلم على الصعيد الدولي،

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٣٩٢ (د-١٤) المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٩ و ٢٥٤٢ (د-٢٤) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩ و ٩٨/٤٠ و ١٠٠/٤٠ المؤرخين في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ و ٤٩/٤٢ المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ و ١١٣/٤٣ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ و ٥٦/٤٤ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ و ٨٧/٤٥ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٩/١٩٨٧ و ٤٠/١٩٨٧ و ٤٦/١٩٨٧ و ٥٢/١٩٨٧ المؤرخة في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٧ و ٧٢/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩ و ٢٨/١٩٩٠ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٠، وإذ تحيط علماً بقرار المجلس ٤/١٩٩١ المؤرخ في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١،

وقد نظرت في التقرير المؤقت للأمين العام^(٦٠)،

وإذ تضع في اعتبارها الهدف المتمثل في تحسين رفاه سكان العالم على أساس مشاركة جميع أفراد المجتمع مشاركة تامة ومتساوية في عملية التنمية وتوزيع الفوائد المحققة منها عليهم توزيعاً منصفاً،

وإذ تدرك أن لكل بلد الحق السيادي في أن يعتمد بحرية النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي يعتبره النظام الأنسب وأن كل حكومة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن ضمان التقدم الاجتماعي والرفاه لشعبها،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء استمرار تدهور الحالة الاقتصادية في كثير من البلدان النامية، وخاصة في أقل البلدان نمواً، على النحو الذي يدل عليه التدني الكبير في أحوال المعيشة، واستمرار وزيادة انتشار الفقر على نطاق واسع في عدد كبير من تلك البلدان وتردي المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية فيها،

وإذ تضع في اعتبارها أن بعض البلدان النامية قد استطاعت تحقيق درجة من التقدم الاقتصادي والاجتماعي،

واقتراناً منها بوجوب زيادة سرعة خطى التنمية في البلدان النامية زيادة كبيرة من أجل تمكين هذه البلدان من تحقيق أهدافها الاجتماعية، ولا سيما لتلبية الاحتياجات الأساسية في مجالات الغذاء والإسكان والتعليم والعمل والرعاية الصحية، ومكافحة الويلات التي تهدد صحة ورفاه سكانها،

وإذ تسلّم بأن التقدم في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي يشكل أولوية أساسية بالنسبة للسياسات الوطنية وللأمم المتحدة

وإذ تؤمن بوجود حاجة إلى أن تبذل منظومة الأمم المتحدة مزيداً من الجهود لدراسة ونشر بيانات ومواد دقيقة ومتوازنة عن الحالة الاجتماعية الراهنة في العالم، لاسيما فيما يتعلق بالاتجاهات الناشئة والهياكل المؤسسية التي تؤثر على التنمية الاجتماعية،

وإذ تضع في اعتبارها ضرورة التفكير بصورة موضوعية في حساسية وأهمية المشاكل الاجتماعية في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً،

١ - تحيط علماً بالتقرير المؤقت للأمين العام^(٦٠)؛

٢ - تلاحظ مع القلق أن التقرير المؤقت للأمين العام لم يركز بالقدر الكافي على التدهور المستمر في الحالة الاقتصادية والاجتماعية في كثير من البلدان النامية، وخاصة أقلها نمواً، مما يمثل المشكلة الرئيسية في كثير من تلك البلدان؛

٣ - تلاحظ تزايد إدراك أهمية وضع تدابير في مجال السياسة العامة على جميع المستويات استناداً إلى الصلة المتبادلة بين النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي في تحقيق التنمية الشاملة؛

٤ - تلاحظ مع بالغ القلق استمرار تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية في كثير من البلدان النامية، خاصة في أقل البلدان نمواً، رغم الجهود المبذولة على الأصعدة الوطنية؛

٥ - تلاحظ أيضاً مع بالغ القلق الضعف الشديد لوضع غالبية البلدان النامية عموماً في مجال التجارة الدولية والتمويل الدولي، الأمر الذي ازداد سوءاً بفعل اتجاه أسعار السلع الأساسية نحو الهبوط، والتدهور الخطير في معدلات التبادل التجاري، والنقل الصافي للموارد من البلدان النامية، والحماية وعيب الديون الخطير، واقتران ذلك بارتفاع أسعار الفائدة بالقيمة الحقيقية؛

٦ - تطلب إلى المجتمع الدولي أن يولي اهتماماً خاصاً لتدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً، وأن يضمن ألا تؤثر الاتجاهات الناشئة في العلاقات الدولية الشاملة تأثيراً سلبياً على المحنة التي ألت بتلك البلدان؛

٧ - تطلب إلى جميع الدول الأعضاء تعزيز التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي عن طريق وضع وتنفيذ مجموعة مترابطة من التدابير في مجال السياسات تستهدف تحقيق الغايات والأهداف المحددة في إطار الخطط والأولويات الوطنية في ميادين العالة، والتعليم، والصحة، والتغذية، والمرافق السكنية، ومنع الجريمة، ورفاه الأطفال، وتكافؤ الفرص للمعوقين والمسنين،

٩٦/٤٦ - تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين وعقد الأمم المتحدة للمعوقين

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى جميع قراراتها ذات الصلة، بما فيها القرار ٥٢/٣٧ المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، الذي اعتمدت بموجبه برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين^(٦٣)، والقرار ٥٣/٣٧ المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، الذي أعلنت بموجبه، في جملة أمور، الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٢ عقد الأمم المتحدة للمعوقين، واعتبار ذلك خطة طويلة الأجل للعمل،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٩٨/٤٣ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، الذي حثت فيه الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية المعنية على أن تترجم الأولويات المتصلة بالأنشطة والبرامج العالمية خلال النصف الثاني من العقد، مثل الأنشطة والبرامج المذكورة في مرفق هذا القرار، إلى أعمال على جميع المستويات، حسب الاقتضاء،

وإذ تشير كذلك إلى الطلب الوارد في قرارها ٩١/٤٥ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ إلى الأمين العام بأن يحول التركيز في برنامج الأمم المتحدة المتعلق بالإعاقة من إثارة الوعي إلى العمل، بهدف تحقيق بناء مجتمع للجميع بحلول عام ٢٠١٠، وإذ تضع في الاعتبار أنه ستلزم وسائل ملائمة لتحقيق ذلك،

وإذ تشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٩/١٩٩١ المؤرخ في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١ الذي دعا فيه المجلس الدول الأعضاء إلى مراجعة سياساتها وبرامجها بهدف صوغ أولويات سنوية وطنية، حتى نهاية عقد الأمم المتحدة للمعوقين في سنة ١٩٩٢، واستراتيجيات محددة طويلة الأجل لضمان التنفيذ الكامل لبرنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين، بعد انتهاء العقد،

وإذ ترحب بالتقدم الذي أحرزه الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية الذي أنشأته لجنة التنمية الاجتماعية بموجب قرارها ٢/٣٢ المؤرخ في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩١^(٦٤) لوضع قواعد موحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص المصابين بحالات عجز،

وإذ تلاحظ مع القلق تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العديد من البلدان النامية مما يؤثر تأثيراً ضاراً على الفئات الضعيفة، بما فيها الأشخاص المصابون بحالات عجز،

ومشاركة الشباب مشاركة كاملة في عملية التنمية، وإدماج المرأة ومشاركتها على نحو كامل في التنمية؛

٨ - تؤكد من جديد الالتزامات والسياسات المتعلقة بالتعاون الإنساني الدولي على النحو المبين في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية^(٦٥)، الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثامنة عشرة؛

٩ - تؤكد من جديد صحة مبادئ وأهداف إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي^(٦٦)، فضلاً عن المبادئ التوجيهية للسياسات والبرامج الإنشائية للرعاية الاجتماعية في المستقبل القريب^(٦٧)، وتدعو إلى تنفيذ هذه المبادئ والأهداف بفعالية كوسيلة لتحقيق قدر أكبر من الإنصاف في الحالة الاجتماعية في العالم؛

١٠ - تؤيد طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الوارد في الفقرة ٤ من قراره ٤/١٩٩١، بأن يعيد الأمين العام توجييه مشروع إطار تقرير عام ١٩٩٣ عن الحالة الاجتماعية في العالم، لكي يكون متفقاً مع الطلبات الواردة في الفقرة ٤ من قرار المجلس ٧٢/١٩٨٩؛

١١ - تطلب إلى الأمين العام أن يأخذ في اعتباره، عند إعداد تقرير عام ١٩٩٣، الصلة الوثيقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، وأن يورد تحليلاً متعمقاً للمشاكل الاقتصادية في البلدان النامية وأثر تلك المشاكل على الحالة الاجتماعية في العالم؛

١٢ - توصي بأن تستعرض لجنة التنسيق الإدارية مشروع تقرير عام ١٩٩٣ للتأكد من تركيزه على النظرة المتكاملة المتعددة الجوانب، ولتوفير مصدر للمعلومات اللازمة للتقرير؛

١٣ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام المعنون "العمل الجاري في منظومة الأمم المتحدة لتحسين المؤشرات الكمية والنوعية التي تقيس الحالة الاجتماعية ومستوى المعيشة"^(٦٨)،

١٤ - تدعو جميع الأجهزة والمنظمات والهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة إلى التعاون الكامل مع الأمين العام في إعداد التقارير المقبلة، وذلك بتوفير جميع المعلومات ذات الصلة المتعلقة بمجالات اختصاص كل منها؛

١٥ - تقرر أن تنظر في دورتها السابعة والأربعين في مسألة الحالة الاجتماعية في العالم في إطار البند المعنون "التنمية الاجتماعية".

الجلسة العامة ٧٤

١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

(٦٣) Corr.1 و A/37/351/Add.1، المرفق: الفرع الثامن، التوصية ١ (رابعاً).

(٦٤) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩١، الملحق رقم ٦ (E/1991/26)، الفصل الأول، الفرع دال.

(٦٥) القرار د-١، ٣/١٨، المرفق.

(٦٦) A/46/137-E/1991/40.